

## ملخص الدراسة باللغة العربية

الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة: مجاله ومحدداته خلال الفترة  
(1995-2007)

إعداد

رائدة شحدة محمد الدودة

إشراف

الدكتور راتب الجعبري

تعاني الضفة الغربية وقطاع غزة من اختلالات اقتصادية كالعجز في الحساب الجاري وارتفاع معدلات البطالة، والعجز في ميزان المدفوعات وتراكم المديونية الخارجية، وتعطل كثير من مشاريع الاستثمار الأجنبي كميناء غزة ومشروع استخراج الغاز. وبعد الاطلاع على الأرقام والإحصائيات تبين للباحث أن الضفة الغربية وقطاع غزة تعاني من تدني حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إليها مقارنة مع بقية الدول النامية، كما يلاحظ أن هذه الاستثمارات تتسم بالتذبذب والتقلب من سنة إلى أخرى، ونظراً للأثر المشترك للعوامل الاقتصادية، وحجم السوق، ودرجة الاستقرار السياسي على كل من الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر فقد قام الباحث بدراسة أثر هذه العوامل على هذه التدفقات، مع إيتراد أهم ما يعترري قانون وأنظمة تشجيع الاستثمار من نواقص وثغرات، وقد هدفت الدراسة إلى:

1. توضيح مفهوم وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر

2. إلقاء الضوء على قانون وأنظمة تشجيع الاستثمار، وما يعترضها من نواقص وانتقادات.
3. التعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال تطوير نموذج يشمل أبرز العوامل التي من المحتمل أن تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي وبالتالي التعرف على أهم محدداته.

ودلت نتائج الدراسة على أن:

- 1- هناك أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لعدم الاستقرار السياسي وارتفاع مستويات التضخم على حركة رأس المال ممثلاً في الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر للضفة الغربية وقطاع غزة.
- 2- جاءت نتائج العلاقة بين حركة رأس المال ممثلاً في الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر للضفة الغربية وقطاع غزة والنتائج القومي الإجمالي على غير المتوقع في العلاقة، فزيادة الأداء الاقتصادي المتمثل بزيادة الناتج القومي الإجمالي عامل مهم في التأثير على حركة رؤوس الأموال. ولعل ظهور مثل هذه العلاقة السلبية في زيادة الناتج القومي الإجمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي يمكن أن يعزى إلى ارتفاع درجة المخاطر السياسية في بعض الدول النامية، وعدم تطور أسواق المال بالدرجة الكافية لتسهيل حرية انتقال هذه الأموال.
- 3- هناك أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لعجز الموازنة على حركة رأس المال ممثلاً في الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر للضفة الغربية وقطاع غزة
- 4- ارتبط نمو الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر ارتباطاً موجباً قوياً مع زيادة حجم السكان
- 5- لا يزال تدفق الاستثمار الأجنبي محدوداً قياساً بحجم و حاجة الضفة الغربية وقطاع غزة للاستثمارات ولعل حالة عدم الاستقرار السياسي وضعف المركز المالي والاقتصادي للضفة الغربية وقطاع غزة المتمثل بارتفاع عجز الموازنة وضعف النمو

الاقتصادي ومحدودية السوق المحلي كانت من الأسباب التي وقفت عائقا امام الاستثمارات الأجنبية.

وقد أوصت الدراسة بـ :

1. ضرورة العمل على تفعيل دور هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني والعمل على تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بعملية الاستثمار.
2. فيما يتعلق بتحسين الإطار القانوني :
  - أ- المراجعة الدائمة والمستمرة لمختلف التشريعات الاقتصادية بما يكفل انسجامها مع التطورات الاقتصادية على الصعيدين المحلي والعالمي ويجعلها على درجة كافية من المرونة والواقعية
  - ب- الشفافية والوضوح في اللوائح والتشريعات الاستثمارية والضريبية والمالية والإدارية التي تحدد حقوق وواجبات الأطراف المشاركة في العملية الاستثمارية منعا للإجتهااد بها.
3. لمزيد من تشجيع الاستثمار الأجنبي غير المباشر، يجب توفر سوق مالية نشطة لضمان تحقيق سوق نشط ومنظم. ويوفر التمويل للكثير من المستثمرين.
4. إلزام الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة لزيادة ثقة الأطراف بالاستثمار